قالت إنه يعني إلغاء التقاعد العامة

اللجنة المالية: قانون التأمينات الاجتماعية يخدم متقاعدي القطاعين

كشفت اللجنة المالية النيابية عن وصول مسودة قانون "التأمينات الاجتماعية" إليها من قبل هيئة التقاعد العامة، وقالت إن القرار من شأنه أن يحل هيئة التقاعد لتشكيل هيئة جديدة تسمى "هيئة التأمينات الاجتماعية" والتي ستكون شاملة لجميع المتقاعدين من القطاعين العام والخاص، لافتة إلى أن هذه المسودة الجديدة سوف تتيح للقطاع الخاص من شيوخ وعجزة راتباً تقاعدياً أسوة بأقرانهم في القطاع العام.

□ بغداد/ محمد صباح

وأوضح عضو اللجنة المالية النيابية هيثم الجبوري في مقابلة مع "المدى" "إن الهيئة الوطنية للتقاعد قدمت مسودة قانون التأمينات الاجتماعية الذي سيكون جزءا من قانون كبير سوف يقر في الأيام المقبلة لخدمة المتقاعدين والقطاع الخاص"، لافتا الى ان مسودة قانون التأمينات الاجتماعية سوف تحل بدل من قانون التقاعد الموحد وستشكل هيئة جديدة تسمى هيئة التأمينات الاجتماعية التي ستكون اكبر من هيئة التقاعد الحالية".

وكانت هيئة التقاعد الوطنية قد شكلت لجنة تضم رئيس الهيئة ومدير الموازنة في وزارة المالية واختصاصيين في القانون لإعداد قانون موحد للمتقاعدين في وقت سابق. وبحسب المسودة المقترحة فأنه من المفترض أن يشمل القانون الجديد جميع المتقاعدين من العسكريين والمدنيين وكذلك القطاع الخاص ويقر بموجبه الحد الأدنى من الراتب التقاعدي بـ٤٠٠ ألف دينار عراقي (ما يعادل نحو ٣٥٠ دولاراً).

وتابع "أن هيئة التقاعد الحالية ستُحل حين إقرار هذا القانون والذي سيبحث في تحديد إصابات العمل هذا العامل، وتحديد تقاعد للشيوخ مهما كانت فترة الخدمة التي عمل بها والعجزة والتأمين الصحي"، منوها الى ان قضية التأمين الصحي تقضي بإرسال لجنة طبية إلى بيت المتقاعد كإجراء العمليات الجراحية والفحص الإشعاعي والتصوير الإشعاعي وما شابه ذلك بغية تقديم الخدمة لجميع المتقاعدين.

اللجنة المالية من اجل انصاف متقاعدي القطاع الخاص

وأضاف "أن هذا القانون الجديد هو إقرار أيضا لقانون الضمان الاجتماعي الذي سيكون الحل الوحيد لدعم القطاع الخاص، وعدم انحصار الخريجين بالتعيين فقط في دوائر الدولة، لافتا إلى أن قانون الضمان الاجتماعي سيشمل جميع العاملين في القطاع الخاص من الذين تجاوزت أعمارهم (١٦) سنة.

وزاد الجبوري "أن تخصيص رواتب تقاعدية للقطاع الخاص يلزم أرباب العمل بدفع تأمينات اجتماعية شهرية على كل العاملين"، كاشفا عن وجود لجان من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ستنظم هذه الأمور عن طريق منح إجازات للقطاع الخاص سواء اكان مخبزا ام مطعما او كافتريا او محلا صغيرا وسائقي التكسي عن طريق شركة التأمين الوطنية وغيرهم والذي يتطلب تحديد عدد العاملين وموقع هذا المشروع وتحديد اجره ايضا".

واشار الى ان الاستقطاع يكون ما قيمته ١٥٪ من الاجر الذي يدفعه رب العمل وليس من العامل نفسه ويسلم بشكل تأمينات الى صندوق التقاعد، مشيرا الى انه في حالة اصابة هذا العامل بعجز او قطع احد الاطراف سيعطى راتبا تقاعديا معادلا لرواتب اقرانه من القطاع العام.

هذا وقد أكد رئيس هيئة التقاعد الوطنية علي عويد عند استضافته في البرلمان يوم الاربعاء ٢٠١٢/٧/٢٥ على ان مقترح قانون الضمان الاجتماعي لا يأتي بجديد عما معمول لرواتب العمال والافضل هو الانتظار لحين اصدار قانون التقاعد الجديد، موضحا ان المسودة النهائية لمقترح قانون التقاعد الجديد سوف تكون جاهزة نهاية أيلول القادم لسنة ٢٠١٢.

ومن جانبه، قلّل النائب عن القائمة العراقية احمد المساري من إمكانية دمج قانوني الخدمة والتقاعد العام والضمان الاجتماعي بقانون يسمى "التأمينات الاجتماعية" موضحا أن هذه هي مجرد افكار، حيث لكل من القانونين خصوصية تختلف عن الاخرى.

وقال المساري لـ"المدى" ان اللجنة المالية عاكفة ومنذ وقت طويل من اجل تعديل قانون الخدمة والتقاعد يشمل جميع الفئات المتضررة من المتقاعدين أسوة بأقرانهم الذين شملهم القانون الحالي، منوها الى وجود فكرة تتمثل بتقديم قانون واحد يسمى التأمينات الاجتماعية ولم تحصل الموافقات داخل المالية البرلمانية حول إقراره.

وأضاف "أن الانتهاء من تعديل قانون التقاعد يحتاج إلى وقت طويل بسبب كثرة المشاكل ونقل في أبواب هذا القانون، مستبعدا سبب التأخر يعود إلى وجود خلافات سياسية على هذا القانون كونه يخدم جميع جماهير الكتل السياسية.

ولم يشمل القانون السابق المتقاعدين العراقيين الذي تقاعدوا قبل إقرار قانون التقاعد الحالي بفقراته وشمل بها من تقاعد بعد إقراره. وشكا آلاف المتقاعدين من تدني رواتبهم التقاعدية مقارنة مع أقران لهم تقاعدوا بعد عام ٢٠٠٦.

البرلمان يخالف المحكمة الاتحادية ولا يكترث بالرأي العام

حملة موسعة ضد قانون الانتخابات الجديد - القديم

□ بغداد/ مصطفى حبيب

أثار إقرار مجلس النواب قانون انتخابات مجالس المحافظات للعام ٢٠٠٨، في الانتخابات المقبلة، اعتراضات كثيرة بين الأحزاب الصغيرة.

وتجاهل المجلس قرار المحكمة الاتحادية القاضي بضرورة تعديل القانون قبل إجراء الانتخابات، وصوّت في الثاني من آب الحالي بالأغلبية على إقرار القانون وإضفاء تعديلات طفيفة على بعض فقراته.

دورتان انتخابيتان جرت لمجالس المحافظات منذ العام ٢٠٠٣ حتى اليوم، الأولى جرت في ٢٠٠٥ والثانية في ٢٠٠٩، لكن تطبيق القانون الانتخابي الذي جرت على أساسه انتخابات عام ٢٠٠٩ أفرز سجالات سياسية ومخالفات قانونية ودستورية.

يختصر النائب السابق في البرلمان وائل عبد اللطيف وهو خبير في القانون مساوئ قانون انتخابات مجالس المحافظات رقم (٣٦) الذي اقره البرلمان العام ٢٠٠٨ وجرت على أساسه انتخابات العام ٢٠٠٩ بالقول انه "قانون فاشل". ويضيف "الأحزاب الكبيرة ابتلعت الأحزاب الصغيرة كالحيتان بسببه".

القانون ينص على ان كل مدينة عراقية هي دائرة انتخابية ما يعني إن هناك ١٨ دائرة انتخابية، وعملية الانتخاب تجمع بين القائمة المغلقة والمفتوحة، أي أن كل ناخب مجبر على اختيار قائمة تابعة لحزب معين.

المشكلة الأكبر في هذا القانون أنه يمنح أصوات الناخبين الذين صوتوا لأحزاب صغيرة لم تحصل على الأصوات الكافية للفوز بمقاعد إلى الأحزاب الكبيرة التي فازت في الانتخابات، وهو ما أدى إلى غياب الأحزاب الصغيرة في مجالس المحافظات في الدورة الانتخابية الماضية. النائب زياد الذِرب عضو لجنة الأقاليم والمحافظات البرلمانية التي كُلفت بتعديل القانون أكد لـ"نقاش" إن القانون يحتوي على مخالفات ومساوئ كثيرة طفت على السطح بعد إجراء انتخابات العام ٢٠٠٩ وهو ما استدعى الحاجة لتعديله.

الذرب قال إن محاولات لجنة الأقاليم والمحافظات لإجراء تعديلات جوهرية على القانون منذ أكثر من عام فشلت بسبب الخلافات بين الكتل السياسية.

إقرار القانون أثار استياء النواب الذين ينتمون إلى أحزاب وتكتلات سياسية صغيرة كونها المتضررة من بنود القانون واعتبروا قرار البرلمان "غير دستوري" لمخالفته قرار المحكمة الاتحادية التي اعتبرت بعض بنود القانون مخالفة للدستور.

المحكمة الاتحادية كانت قد أصدرت قراراً في ١٤ حزيران ٢٠١٠ نص على عدم دستورية النظام الانتخابي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ الذي يعتمد توزيع المقاعد المتبقية للقوائم الحاصلة على القاسم الانتخابي، وهو ما دفع البرلمان لاحقا لتشكيل لجنة نيابية لإجراء تعديلات على القانون قبل إجراء انتخابات مجالس المحافظات.

المحكمة الاتحادية التي تم تشكيلها بأمر ديواني صدر عن الحاكم المدني الأميركي بول بريمر العام ٢٠٠٤ تمثل أعلى سلطة في البلاد، ومهمتها مراقبة عمل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.

المادة (٩٣) من الدستور نصت على أن صلاحيات المحكمة الاتحادية هي "الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة، وتفسير نصوص الدستور".

عمار عبد العباس النائب في البرلمان عن كتلة "الفضيلة" التي تضم خمسة نواب، وهي من الكتل المعترضة على القانون قال لـ "نقاش" ان "البرلمان أرتكب مخالفة دستورية بتجاهله قرار المحكمة الاتحادية بتعديل القانون، لاسيما وأن الدستور ينص على وجوب احترام قرارات المحكمة الاتحادية من قبل جميع السلطات في البلاد".

فالمادة (٩٤) من الدستور الدائم تنص على أن "قرارات المحكمة الاتحادية العليا هي قرارات باتة وملزمة للسلطات كافة".

ويؤكد عبد العباس إن ٥٠ نائبا في البرلمان وقعوا على طلب الطعن في القانون الذي سيُرفع إلى المحكمة الاتحادية لوقف دخول القانون حيز التنفيذ، كونه مخالفاً للدستور وقرار المحكمة الاتحادية".

الحزب الشيوعي دعا إلى إطلاق حملة رسمية وشعبية ومدنية واسعة لنقض القانون والحؤول دون تطبيقه في الانتخابات المقبلة لمجالس المحافظات التي ستجري في نيسان المقبل.

يقول القيادي في الحزب مفيد الجزائري لـ "نقاش" إن "القانون سيؤدي إلى ضياع أصوات آلاف الناخبين الذين سيصوتون للأحزاب الصغيرة ومنحها إلى أحزاب وتكتلات سياسية لم يصوتوا لها بسبب عدم اعتماد القانون القاسم الوطني لتوزيع الأصوات".

ويسمح القاسم الانتخابي الوطني للأحزاب الصغيرة بالحصول على أصواتها حتى لو لم تتمكن من الحصول على مقاعد في أي محافظة، حيث يتم جمع الأصوات التي تحصل عليها في عموم البلاد ومنحها مقاعد بقدر تلك الأصوات، وهو ما يطالب به الجزائري والرافضون للقانون بصيغته الحالية.

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات باعتبارها الجهاز التنفيذي المسؤول عن إجراء العمليات الانتخابية تعترف أيضاً بوجود قصور في القانون الانتخابي الذي أصدره البرلمان أخيراً.

يقول رئيس مفوضية الانتخابات فرج الحيدري لـ "نقاش" إن "القوانين الانتخابية التي صدرت عن البرلمان تم صياغتها بالشكل الذي يخدم مصالح الكتل السياسية الكبيرة حتى لو كانت مخالفة للدستور".

ويضيف الحيدري "لا يحق لنا التدخل، فدور المفوضية في إعداد القانون استشاري فقط، ونقوم بإعطاء النصيحة لنواب البرلمان حول افضل الانظمة الانتخابية لكن الأمر في النهائية متروك لهم".

الكتل السياسية الكبيرة توافقت على تمرير القانون الانتخابي المثير للجدل على الرغم من وجود خلافات عميقة بينها حول ملفات سياسية وأمنية كثيرة.

النائب المستقل صباح الساعدي قال لـ "نقاش" إن "القانون بصيغته الحالية سيمنع دخول الأحزاب الصغيرة في العمل السياسي وسيبقى محصورا في كتل هرمة تُمسك زمام السلطة منذ عشر سنوات".

إقرار القانون لن يوقف حملة الاعتراضات عليه من قبل الأحزاب الصغيرة التي شعرت إن صمتها قد يؤول إلى نهاية مستقبلها السياسي في البلاد.

عن "نقاش ويكلي"

في بيان عده مثقفون أبرز وثيقة "شيعية" تدين الأسد

هاني فحص ومحمد الأمين: نساند انتفاضة سوريا بلا تردد

□ بغداد/ المدى

أصدر عالمان شيعيان بارزان هما السيدان هاني فحص ومحمد الأمين بياناً حاداً ضد ما أسمياه "دعوات مشبوهة للتنازل من أجل تسوية جائرة في حق الشعب السوري ومناضليه وشهدائه".. داعين إلى أن "يتوقف هذا الفتك الذريع بالوطن السوري والمواطن السوري".

وتناقل مثقفون عرب منذ صدور البيان ليلة أول من أمس الخميس البيان بوصفه أبرز وثيقة شيعية تدين مجازر نظام الأسد في سوريا، وتعلن موقفها الواضح من ثورات الربيع العربي.

وفيما يلي نص البيان:

بسم الله الرحمن الرحيم

"فاستقم كما أمرت ولا تتبع أهواءهم"

إننا نحن الموقعَيْن المعروفَيْن أدناه محمد حسن الأمين وهاني فحص، المعروفين للقاصي والداني شكلاً ومضموناً ونهجاً وسيرة.. واختياراً نهائياً للاعتدال والتوسط والنسبية والتسوية.. انسجاماً مع مكوناتنا وخياراتنا الإيمانية والإنسانية والوطنية والعربية، وانتمائنا الإسلامي العام، الذي لم نشعر مرة أننا مضطرون ولا طلب منا احد، أن نتنصل من خصوصيتنا الشيعية من أجله، وكنا دائماً على يقين انه لا يناسب التشيع أن نجافي روحية الإسلام التوحيدية الوحدوية ومترتباتها الفقهية القائمة على القبول المتبادل وتصحيح المسالك المختلفة في الفضاء الإسلامي الرحب والجامع، وتواصلاً مع موروثنا الشيعي في مقارعة الظالمين، أياً كانوا، ونصرة المظلوم أياً وأينما كان، والتزاماً منا بموجبات موقعنا الديني المنتقص من دون أن ينقص، بالقوة والجمهرة والكلام التعبوي اليومي والزبائنية السياسية والعلاقة الريعية، وحرصاً منا على دورنا الفكري الشيعي الإسلامي العربي والتنويري الذي لا ينكره إلا مكابر أو غوغائي.. وتجسيداً لميلنا المعروف الى الاعتراض الجهير على الخطأ، مهما يكن مرتكبه قريباً أو بعيداً.. وجلاءً لاختيارنا للوقوف المشهور في الزمن الصعب، الوقوف إلى جانب المقاومين للاحتلال الصهيوني لفلسطين ولبنان، وضد الاحتلالات الوطنية، التي استخدمت فلسطين والعروبة والممانعة ضد شعوبها فقط..

ومن دون تفريق بين ظالم وظالم ومستبد ومستبد وشعب وشعب.. ندعو أهلنا الى الانسجام مع أنفسهم في تأييد الانتفاضات العربية والاطمئنان إليها والخوف العقلاني الأخوي عليها.. وخاصة الانتفاضة السورية المحقة والمنتصرة بإذن الله والمطالبة بالاستمرار وعدم الالتفات إلى الدعوات المشبوهة بالتنازل من أجل تسوية جائرة في حق الشعب السوري ومناضليه وشهدائه مع ما يجب ويلزم ويحسن ويليق بنا وبالشعب السوري الشاهد الشهيد من الغضب والحزن والوجع والدعم والرجاء والدعاء، أن يتوقف هذا الفتك الذريع بالوطن السوري والمواطن السوري.. وبنا في المحصلة قطعاً.. لأن من أهم ضمانات سلام مستقبلنا في لبنان أن تكون سوريا مستقرة وحرة تحكمها دولة ديمقراطية تعددية وجامعة وعصرية.

إننا نفصح بلا غموض أو عدوانية عن موقفنا المناصر غير المتردد للانتفاضة السورية، كما ناصرنا الثورة الفلسطينية والإيرانية والمصرية والتونسية واليمنية والليبية، وتعاطفنا مع التيار الإصلاحي والحركة الشعبية المعارضة في إيران وحركة المطالبة الإصلاحية في البحرين وموريتانيا والسودان.. مع استعدادنا لمناصرة أي حركة شعبية ضد أي نظام لا يسارع إلى الإصلاح العميق تفادياً للثورة عليه وإسقاطه.. لقد زهق الباطل الذي كان دائماً زهوقاً، أما إحقاق الحق فطريقه طويل ومعقد ومتعرج، وفيه كمائن ومطبات كثيرة، ويحتاج إلى صبر وحكمة ويقظة وحراسة لدم الشهداء، حتى لا يسطو عليها خفافيش الليل وقطعان الكواسر.. ويحتاج الى شفافية وحوار وود ونقد.. ولن نبخل بالود الخالص والنقد المخلص.. آتين الى الحق والحقيقة والنضال والشهادة من ذاكرتنا الإسلامية النقية ومن رجائنا بالله ومن كربلاء الشهادة التي تجمع الموحدين وتبرأ إلى الله من الظالمين.

تاريخ شحنات الأسلحة الإيرانية للعراق

□ ترجمة المدى

بدأت الولايات المتحدة عام ٢٠٠٥ بتوجيه الاتهامات إلى إيران بخصوص توفير الأسلحة للمسلحين منها المسدسات والبنادق والرمانات والمتفجرات والهاونات والصواريخ، والأهم من ذلك العتاد الخارق للدروع الذي استطاع تدمير العجلات المدرعة لقوات التحالف. كما عقد الأميركان الكثير من المؤتمرات الصحفية حول الموضوع واصطحبوا الصحفيين لرؤية مخابئ الاسلحة المليئة بالاسلحة الايرانية حسب ادعائهم. البعض يشكك بهذه الاتهامات منذ ان فشلت واشنطن في موضوع أسلحة الدمار الشامل العراقية ويعتقدون بأن هذه الادعاءات ليست إلا محاولة لتوسيع الصراع إلى بلد آخر.

في مقابلة مع غلين رايت المتخصص بالشؤون العسكرية الإيرانية، تحدث قائلا إن إيران تنفي وجود خط رسمي لتموين الأسلحة من طهران حيث يرفض الرئيس محمود احمدي نجاد ووزارة الخارجية الإيرانية الاتهامات الخاصة بدعم العنف إلا إنهما أكدا دعمهم الرسمي للحكومة ومعارضتهم لأي نوع من الصراع في العراق. كما زعمت طهران أن الأسلحة ليس من الضروري أن تكون من إيران، بل من المحتمل أن تأتي من مصادر أخرى مثل السوق السوداء أو من دول أخرى.

بعكس ما يحدث في فلسطين أو لبنان، حيث استغلت إيران نداء المقاومة الشعبية ضد إسرائيل لتعزيز شرعيتها على الصعيد الإقليمي، فان إيران لم تستطع فعل ذلك في العراق. إن دعمها العلني للقوات المناهضة للحكومة كان سيسبب نفور حكومة بغداد التي استثمرت إيران الكثير من اجل تأسيس علاقات شرعية معها. لم يكن من المحتمل ان يكسب المجلس الإسلامي الأعلى القوة السياسية التي حظي بها لو كان ينظر إليه بأنه وكيل لبلد آخر مما قد يزعزع الاستقرار في البلاد. من المنظور الإيراني، كان ذلك سيدفع العراق اقرب إلى واشنطن ويخلق تهديدا امنيا دائما في العراق وهو ما كانت طهران تخشاه. على نطاق محدود، فان نفي إيران يبدو صحيحا نسبيا، حيث ان الافتقار إلى أدلة صلبة قد سمح لإيران بالتملص الا من بعض الإجراءات العقابية، وتستمر طهران بالتمتع بعلاقة دافئة مع بغداد.

بالرغم من هذه النجاحات، فان هدف إيران من اجتناب التهمة الموجهة لها على أنها تهديد للأمن هو هدف مشكوك فيه. إن انهيار الحصن البعثي وما تبعه من توسع النفوذ الإيراني قد شرّع الخوف من "الهلال الشيعي" وأثار رد فعل عنيف بين الدول العربية السنية خوفا على أمنها. المثال الأبرز على هذه النكسة هو الحرب الأهلية في سوريا، فالرياض وغيرها تنتقل بسرعة إلى مراقبة القوة الإيرانية في دول شرق المتوسط من اجل التعويض عن "خسارة" العراق. الشيء الجدير بالملاحظة هنا هو إن الدول المعنية تتصرف هكذا بدافع من القلق الأمني. تبذل إيران جهدها لتبدو وكأنها جار ودود غير عدائي يعمل لبناء علاقات مع عراق مستقر، لأنها لا تريد لعلاقتها مع البلدان العربية أن تتحول إلى تنافس أمني كما فعلت خلال الثمانينات عندما تبعت علنيا سياسة خارجية ثورية/ رجعية.

إن التحدي الذي واجهته حكومة الولايات المتحدة في ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ كان يتضمن حالات فردية ضمن نطاق أوسع، فمع تصاعد الأعمال المسلحة في ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ بدأت إدارة بوش بالحديث علنيا عن الكثير من الاحداث التي تقف إيران وراءها حسب قولهم. برغم ذلك فكل ما كان موجودا هو عدد من مخابئ الأسلحة التي ربطوها بإيران بشكل أو بآخر، لذلك كانت الأدلة المقدمة في بداية ٢٠٠٧ مخيبة للآمال. لذلك لم يكن هناك إجماع في واشنطن بين كبار المسؤولين مثل وزير الدفاع روبرت غيتس على استثمار رأسمالهم السياسي في دعم الادعاءات ضد إيران. لاشك ان بعض الاحتراس كان يعود إلى الشكوك. كان هناك الكثير من التفسيرات العقلانية البديلة إلا أن أحداً لم يستطع إثباتها. على سبيل المثال، عرضت الولايات المتحدة في شباط ٢٠٠٧ العديد من الأسلحة الإيرانية مختومة بختم جديد لكن لم يكن يصحبها دليل يبين سلسلة ملكيتها لكي يتم توريط طهران. وبنفس الشكل عندما عرضت قوات التحالف أسلحة ملقاة على الأرض منذ سنوات الثمانينات، هذه المواد كانت موجودة بالتأكيد الا انها اضرت بمصداقية الأدلة الأخرى حتى لو كانت دامغة. مع ذلك فخلال ما تبقى من عام ٢٠٠٧ تكثفت الجهود لتوثيق علاقات ايران بالاعمال المسلحة العنيفة واصبحت هذه الجهود منهجية في طبيعتها.

التزاما بالمثل القائل "إذا خدعتني مرة فالعار عليك، واذا خدعتني مرتين فالعار علي"، فبعد فشل المخابرات التي أدت الى اجتياح العراق عام ٢٠٠٣، صار من الطبيعي ان يشكك الجمهور الاميركي بإدارة بوش التي صورت تهديدا امنيا قادما من بلد نفطي في الشرق الأوسط، من اجل تبرير تغيير النظام فيه. لقد فقدت الإدارة مصداقيتها. في الوقت نفسه بدأت الأعمال المسلحة بالتصاعد في ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ مما كان يعني ان الكثيرين يعتقدون بان إدارة بوش كانت تستخدم ايران ككبش فداء لفشلها في إدارة الحرب. في الواقع ان هذا هو المسمار الذي تعلقت به إيران عند رفضها للاتهامات، حيث اعلن وزير الخارجية الإيرانية بان "الولايات المتحدة لديها تاريخ طويل في فبركة الأدلة". ثم ان هذا التشكيك هو الذي جعل الكثيرين في واشنطن يترددون في ضخ رأسمالهم السياسي لدعم القضية ضد إيران دون جمع الادلة الكافية.

عن: أفكار عن العراق